

Distr.: General

16 April 1998

Arabic

Original: Spanish

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون

الوثائق الرسمية



اللجنة الثانية
محضر موجز للجلسة ١٣
المعقودة في المقر، نيويورك
يوم الاثنين، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٥٠٠

الرئيس: السيد دي روخاس (فنزويلا)
ثم: السيد عبد اللطيف (مصر)

المحتويات**البند ٩٩ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)**

(أ) **الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة**

(ب) **التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية**

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى
 في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٩٩ من جدول الأعمال: **الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (قابع)** (A/51/655-E/1996/105، A/51/636-E/1996/104) و (A/52/447-S/1997/775، A/52/114-E/1997/47، A/52/318، A/52/39، A/52/112، A/52/46) (A/52/431، A/52/413).

(أ) **الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة** (A/52/431، A/52/413).

(ب) **التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية** (A/52/400، A/52/402، A/52/413).

١ - الرئيس: قال إن وفد جمهورية تنزانيا المتحدة طلب تمديداً لمدة ٢٤ ساعة للموعد النهائي لتقديم مشاريع مقترنات فيما يتعلق بالفقرات الفرعية (أ)، (ب) و (ج) وتمديداً حتى يوم الجمعة للموعد النهائي لتقديم القرارات المتعلقة بالفقرة الفرعية (أ). وإذا لم يكن هناك اعتراف فسيعتبر أن اللجنة موافقة على ذلك.

٢ - وقد تقرر ذلك.

٣ - السيد أوزغرغون (تركيا): قال إن تركيا ما براحت تنفذ برامج للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية قبل وقت طويل من الاعتراف بها كشكل للتعاون في خطة عمل يوينس آيرس لعام ١٩٧٨. ولما كانت تركيا بلداً مانحاً في المقام الأول، فضلاً عن أنها بلد متلقٍ، فإنها في وضع جيد يسمح لها بفتح آليات تلك البرامج.

٤ - واستطرد قائلاً إنه فيما يتعلق بالفترة ١٩٩٦-١٩٩٥ خصصت تركيا ٥٠ مليون دولار لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي أخذت في الاتساع بغية أن تشمل المؤسسات المحلية الجديدة، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٥ - ومضى قائلاً إن تركيا عضو في منظمة التعاون الاقتصادي ومجلس التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، وهما منظمتان تؤكدان على دور القطاع الخاص وخلق بيئة مناسبة للتعاون في طائفة من المجالات، بما في ذلك حماية البيئة وحفظها، وبخاصة البحر الأسود. وحتى الآن، وقع مع البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقال ما يربو على ٨٠ اتفاقاً ثنائياً تشمل الميادين الاقتصادية والتجارية والصناعية والتقنية والبيئية.

٦ - وأضاف قائلاً إن العقبات الرئيسية أمام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي واجهتها تركيا تتمثل في عدم كفاية التسويات وسوء تصميم الاتفاقيات، وتدخل المسؤوليات بين المؤسسات الرئيسية والمؤسسات القطاعية، ومحదودية الأموال وطول الإجراءات البيروقراطية لاستخدام الأموال الوطنية لأغراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ونقص عدد الموظفين المهرة، وضعف مراكز التنسيق الوطنية ومحددودية الخبرة في مجال التعاون التقني.

٧ - واختتم قائلاً إن وفد بلده يود أن يقدم توصيات وملحوظات لإدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في منظومة الأمم المتحدة على نحو أفضل. فأولاً، يلزم تحقيق تعاون أوّيق، عن طريق المنسق المقيم، بين مراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وثانياً، ينبغي أن يكون قيام الوحدة الخاصة بتحديد مراكز التفوق وانتقاء المشاريع بمثابة خطوة إيجابية. وثالثاً، يمثل التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة أمراً جوهرياً لتيسير التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على جميع الصعد.

٨ - السيد فاولر (كندا): قال إن المناقشات الحالية تجري في مرحلة حرجة في تطور برامج وأنشطة التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وكما أن الحكومات الوطنية أخذت تكيف مع قوى العولمة (التطور التكنولوجي

المتسارع وتحrir التجارة) ومع الدور الآخر في الاتساع الذي يضطلع به القطاع الخاص في العلاقات الاقتصادية الدولية وفي جهود التنمية الوطنية، يجب أيضاً أن تتكيف مؤسسات التنمية الدولية مع هذه التغيرات.

٩ - وأردف قائلاً إن صناديق وبرامج الأمم المتحدة قد خطت خطوات هامة صوب تحسين فعاليتها، وتمثل الإصلاحات والتوصيات التي أعلنتها الأمين العام في تموز يوليه امتداداً لتلك الجهود. وقال إن وفد بلده يؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد.

١٠ - واستطرد قائلاً إنه بمجرد أن تختتم الجمعية العامة مداولاتها بشأن الشق الثاني لصلاح الأمم المتحدة، ستقع متابعة التوصيات والوعود بالإصلاح على عاتق مجالس الصناديق والبرامج، فضلاً عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية، التي ستعكف، في عام ١٩٩٨، على إجراء الاستعراض الذي يحرى كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية.

١١ - ومضى قائلاً إن تعزيز أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري كانت ولا بد أن تظل مسألة ذات أولوية بالنسبة للجميع. ولذلك فإنه يرحب بتاكيد الأمين العام على التنسيق على الصعيد الميداني، وتعزيز نظام المنسق المقيم ووضع إطار عمل للمساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة. وإنه يشعر بالتشجيع أيضاً بسبب الخطوات التي اتخذتها بالفعل في تلك المجالات وغيرها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. ومع ذلك، فإن التنسيق والتعاون فيما بين تلك الهيئات ليس كافياً؛ وتدعم الحاجة إلى التنسيق والتعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومع البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، لإمكان استخدام موارد المنظومة المحدودة للتنمية بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

١٢ - وقال إن الأولوية الثانية تمثل في المضي في ترشيد عمليات الأمم المتحدة، في المقر وفي الميدان على حد سواء، وبخاصة فيما يتعلق بالتكاليف الإدارية. ومع ذلك، فإن وفد بلده لا يسوى بين تلك الإصلاحات ومجرد خفض التكاليف أو تقليل دور الأمم المتحدة في مجال التنمية: فالوفورات التي تتحقق عن طريق المشاركة في الأماكن الميدانية أو عن طريق الكفاءة الإدارية ينبغي أن تستخدم لزيادة الموارد المخصصة للأنشطة الميدانية.

١٣ - وأردف قائلاً إن الجانب الأخير يتمثل في المسألة الأساسية المتعلقة بتمويل أنشطة التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وقال إن كندا تدرك المشاكل التي نشأت أمام الصناديق والبرامج بسبب عدم القدرة على التنبؤ بتمويلها الأساسي. وينبغي أن تستطع الدول الأعضاء طرق توفير التمويل المضمون والذي يمكن التنبؤ به لأنشطة التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وينبغي أن تنظر الصناديق والبرامج في إمكانية اعتماد خطط التمويل المتعدد السنوات التي يقترحها الأمين العام.

١٤ - وأضاف قائلاً إن كندا تدرك أيضاً أن مسألة ضمان التمويل وإمكانية التنبؤ به لا يمكن النظر فيها بمعزل عن الشواغل إزاء مدى كفاية مستويات التمويل بوجه عام. وفي هذا الصدد، تتسم المناقشات التي تجريها اللجنة بشأن المصادر الجديدة للتمويل، بما في ذلك القطاع الخاص، وبشأن التقاسم العادل للأعباء بأهمية بالغة.

١٥ - واسترسل قائلاً إنه بقيام كندا بتشجيع النظر جدياً في تلك المسائل فإنها لا تسعى، مع ذلك، إلى التهرب من الشواغل إزاء الاتجاهات الأخيرة في مستوى التمويل من المانحين الرئيسيين التقليديين. وقد اضطرت كندا، شأنها في ذلك شأن معظم البلدان الصناعية، إلى اتخاذ تدابير مالية أدت إلى حدوث تحفيضات في ميزانيات برامج محلية أساسية وفي المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك التبرعات لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها. بيد أن هذه الحالة لا تتم عن ضعف التزام كندا إزاء المساعدة الإنمائية أو إزاء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

١٦ - واختتم قائلاً إن الصناديق والبرامج التي أسهمت فيها كندا بما يربو على ٥ بلايين دولار على مدى السنوات الأربعين الماضية لا تزال تحتل أولوية عليا، وخلاصة القول إن كندا كانت داعمة بارزة للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في مجال التنمية منذ بدئها ولديها النية الكاملة للبقاء كذلك.

١٧ - السيد عبد اللطيف (مصر): قال إن وفد بلده شارك في البيان المقدم من جمهورية تنزانيا المتحدة باسم مجموعة لا ٧٧ والصين. وقد أشار الأمين العام في تقريره إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/1997/65/Add.1) وفي تقريره عن طرائق تمويل الأنشطة التنفيذية (A/52/431)، إلى أن هناك انخفاضاً حاداً في المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد الأساسية. وإذا استمر ذلك الاتجاه ستكون له عواقب وخيمة بالنسبة للأمم المتحدة وبالنسبة للبلدان المتقدمة. ولذلك من الضروري البحث عن طرائق تمويل أخرى، سواء كانت ترتيباً لتقاسم الأعباء بين الدول الأعضاء، أو تعيئة الأسواق المالية، ولكن لا بد دائماً أن تكون المصادر الجديدة مقبولة سياسياً. وإنشاء مكتب تمويل التنمية والجهود التي يبذلها الأمين العام لإقامة نظام جديد ومبتكر للتمويل هي أمور جدية بإلشادة ولو أنه من غير الواضح ما إذا كان كل ذلك سيكون ممكناً ولا كيف ستؤدي وظائفها عملياً.

١٨ - واختتم قائلاً إنه في جميع الأحوال، ينبغي أن تسد الموارد الإضافية النقص في الموارد الأساسية. وينبغي أن تظل المناقشات المتعلقة بطرائق التمويل الجديدة داخل حدود الحياد، وتعددية الأطراف، وإمكانية التبؤ والأمن التي وافقت عليها الدول الأعضاء بتوافق الآراء في الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وصناديق الأمم المتحدة وبرامجهما.

١٩ - السيد بيروز أورمين (أوروغواي): تكلم باسم البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل) ودولتي بوليفيا وشيلي المشاركتين فيها، فقال إنه بالنسبة لتلك البلدان تمثل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية والتعاون الدولي مسائل على جانب كبير من الأهمية السياسية. ونتيجة لعملية العولمة وتحرير التجارة الدولية في العقود الأخيرة والآثار الناجمة عن انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية والآثار المباشرة لكليهما على اقتصاداتها، ترى هذه البلدان أن هناك حاجة إلى الجمع بين معارفها والاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها البلدان النامية الأخرى، ومواهمتها مع أغراضها.

٢٠ - واستطرد قائلاً إن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وهي مثال حي للتكميل التجاري دون الإقليمي بين بلدان الجنوب، اتخذت التعاون التقني كأداة أساسية في هذه العملية لتنمية تدفق الموارد من جميع الأنواع من أجل تحسين الجهاز الإنتاجي، والهيكل الأساسية ومستوى رفاه سكان هذه البلدان. وينبغي أن تتضمن المفاهيم الجديدة للتعاون الدولي، بالإضافة إلى الطلبات التقليدية، تلك المتعلقة بعملية الاندماج في الاقتصاد الدولي والتقدم المحرز في استعادة الديمقراطية وتوسيعها تدريجياً. وسيكون من الضروري أيضاً إدراج إعادة تعريف وظيفة الدولة ولا مركزيتها وتحديثها، فضلاً عن إعادة تشكيل هيكل قطاعاتها الإنتاجية، ومشاكلها البيئية وتقديمها التكنولوجي.

٢١ - ومضى قائلاً إن بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تؤيد تدابير الإصلاح التي اعتمدتها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أيار/مايو ١٩٩٧ وتنظر بشكل إيجابي إلى مقترنات الأمين العام الرامية إلى تحسين التنسيق وتحقيق اللامركزية لعملية صنع القرار لأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تعزيز عمل المنسق المقيم. ويمكن أن تؤدي اللامركزية إلى زيادة ترشيد الموارد وتسهيل التنظيم الإداري في الميدان، بالنظر إلى أن المكاتب الوطنية ستتمتع بقدر أكبر من الاستقلال في التفاوض مباشرة مع حكومات البلدان المتقدمة وتقدير المشاريع.

٢٢ - وأضاف قائلاً إن بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تؤيد الاستراتيجية التي اقترحها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتمثلة في التماس موارد غير أساسية وموارد غير تقليدية بالنظر إلى الانخفاض المستمر في الأموال اللازمة للتعاون الدولي لأغراض التنمية. وقد حققت تجربة تجارة تقاسم التكاليف التي نفذتها بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي نتائج ممتازة وينبغي دعوة البلدان الأخرى للنظر في الأخذ بذلك الممارسة أيضاً.

٢٣ - وأردف قائلاً إنه ينبغي أن تؤدي الحكومات دوراً قيادياً في تنسيق التعاون الذي تتلقاه، وتكيفه مع أولوياتها ومواصفاتها. وينبغي استمرار تطبيق التنفيذ الوطني على نحو مرن وينبغي السماح للحكومات برصد

برامج التعاون الدولي عن كثب، وفقاً لمعايير "المملكة" الوطنية. وينبغي مواصلة وضع مذكرات الاستراتيجية القطرية على أساس طوعي، حسب تصور كل حكومة لمزايا صياغتها ومساواتها.

٤٤ - واسترسل قائلاً إنه يجب أن يبني مجتمع البلدان المانحة بالالتزامات التي قطعها وأن يقدم تبرعات مالية إلى صندوق الأمم المتحدة. فالموارد الأساسية تمثل عوامل حفارة حيوية للموارد البشرية والمالية لبرامج التعاون من أجل التنمية، ولكن من الضروري في الوقت ذاته التماس مصادر جديدة للتمويل ومواصلة تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون مع مؤسسات بريطون وودز والتعاون الثلاثي.

٤٥ - واستطرد قائلاً إن الحاجة تدعو إلى زيادة وضوح المواقبي في أنشطة مختلف هيئات الأمم المتحدة لضمان استخدام الموارد لأغراض التعاون الدولي بشكل أكثر فعالية.بيد أنه ينبغي ألا يستخدم ذلك كذرعة لتخفيض المساعدة المالية المقدمة إلى بلدان أو مجالات معينة. وقد مضى ما يقرب من عقدين منذ اعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. كما أن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، التي أحرزت تقدماً كبيراً في هذا المجال، قد أكدت من جديد سلامة هذا النهج في المحافل المتعددة للأطراف واستخدمته كعنصر رئيسي في مسيرتها نحو التكامل.

٤٦ - واختتم قائلاً إنه في الفترة السابقة لحلول القرن الجديد، التي تتسم على ما يبدو بنمو حال من الإنفاق، وبالبطالة المشوبة بعدم الثيقن وبانتشار المنازعات، من الجوهرى المحافظة على مبدأ الشمولية وبحق جميع البلدان النامية دون استثناء في الاستفادة من التعاون والمساعدة التقنية الدولية من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تصبو إليها.

٤٧ - السيد تشاند (نيبال): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدى به ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة باسم مجموعة لا ٧٧ والصين ويوافق بوجه عام على التوصيات السبع لوحدة التفتيش المشتركة الواردة في تقريرها (A/51/636)، التي يقصد بها زيادة فعالية وكفاءة التعاون الإنمائي.وكما أشارت وحدة التفتيش المشتركة، فإن فائدة مذكرة الاستراتيجية القطرية تكمنش ما لم يخض بقدر كبير معدل التكرار والتکاليف وحجم العمل المطلوب في وضع البرامج القطرية للمنظمات الدولية. وعلاوة على ذلك، فإنه في البلدان التي لديها برامج تكيف هيكلي كبيرة يمكن إما الاستغناء عنها مذكرة الاستراتيجية القطرية أو وضع تصميم جديد لعملية مذكرة الاستراتيجية القطرية. والتوصية الثالثة بضرورة قيام لجنة التنسيق الإدارية بتحديث السياسة والبارامترات التنفيذية لمذكرة الاستراتيجية القطرية هي توصية حسنة التوقيت وينبغي قبولها.

٤٨ - وأردف قائلاً إنه ينبغي الاستعانة بجان التنسيق على مستوى الميدان بصورة أكثر انتظاماً، مع مدخلات تقنية من المقر، والمكاتب الإقليمية ودون الإقليمية، بوصفها آليات للحوار المتعلقة بالسياسة العامة ومن أجل وضع البرامج القطرية والقطاعية المتكاملة. ومن الجوهرى أيضاً تحقيق الترابط بين الأطر العديدة للسياسة والبرمجة التي يستخدمها شركاء التنمية الخارجيون.

٤٩ - واستطرد قائلاً إن أقل البلدان نمواً وهي أيضاً بلدان غير ساحلية بحاجة إلى تلقي الدعم الكامل ليس فقط من بلدان الشمال بل أيضاً من شركائها الأقوى في الجنوب، وفي هذا الصدد، يكتسب التعاون فيما بين بلدان الجنوب قدرًا أكبر من الأهمية بالفعل. وقد اشتربت نيبال بنشاط في شتى الاجتماعات، بما في ذلك المؤتمر المعنى بالمال والتجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، ومؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز والدورة العاشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي أخذت الرغبة فيها وفائدها تزداد أكثر من أي وقت مضى، وبخاصة في سياق تضاؤل المساعدة الإنمائية الرسمية. أما التفاهم العام الذي جرى التوصل إليه في الاجتماع الرفيع المستوى فإنه جدير بنظر اللجنة وتأييدها بالكامل. وفي إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ينبغي توجيه طرائق التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية لفائدة أضعف حلقة في الجنوب، وهي مجموعة أقل البلدان نمواً.

٣٠ - واختتم قائلاً إن طريقة التمويل الحالية للموارد الأساسية للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية بحاجة إلى تغيير، بالنظر إلى أنها لم تأت بموارد كافية للاضطلاع بالبرامج القطرية بنجاح. ولا يمكن أن تنشأ أي طريقة جديدة إلا بإرادة سياسية قوية من جانب الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المانحة. ومن الضروري استنباط نظام للتمويل من شأنه إتاحة الموارد المالية لبرامج التنمية على أساس مضمون ويمكن التنبؤ به، وهو شرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً. ولذلك تؤيدني توصية الأمين العام بإقامة نظام جديد للموارد الأساسية يتتألف من التبرعات والתרبات المعلنة القائمة على التفاوض على أن ترصد في شرائح متعددة السنوات من أجل تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية.

٣١ - السيد عبد اللطيف (مصر)، نائب الرئيس، يتولى الرئاسة.

٣٢ - السيد كا (السنغال): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلّى به ممثل تنزانيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأضاف أن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية عنصر رئيسي في تنفيذ الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي لم تستغل إمكانياتها بالكامل. وال السنغال تؤمن إيماناً قوياً بمثل هذا التعاون ولذلك فقد شاركت في الدورة العاشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والتي أدلت خلالها السنغال بخطاب عن تجاربها في هذا الميدان.

٣٣ - وأضاف قائلاً إن تبادل الدراءة الفنية والخبرات هو لب التعاون بين البلدان النامية. نظراً لأنّه يقدم بوضوح حلولاً فعالة ومستدامة وأقل تكلفة في كثير من القطاعات. وأضاف أنه ينبغي لذلك التركيز على صكوك مثل خطة عمل بوبنوس آيرس، وخطة عمل كراكاس وخطة عمل سان هوزيه، فضلاً عن إطار عمل باندونغ للتعاون الآسيوي الأفريقي، الذي عبر عن حاجات البلدان النامية في مجال التعاون بين دول الجنوب. وذكر أن الوقت مناسب أيضاً للاضطلاع بدراسة متعمقة في سبل توسيع وتطوير صيغ التعاون اللامركزي عن طريق تأسيس المدن والقرى.

٣٤ - وأضاف قائلاً إن آلية التعاون الثلاثي هي آلية واحدة بوصفها استراتيجية لتعزيز التعاون الفعال بين البلدان النامية. وذكر أن المبادرة التي تعزز حالياً في مؤتمر طوكيو الدولي المعنى بالتنمية في أفريقيا هي مثال آخر لتلك الآلية التي تستحق الدعم.

٣٥ - واستطرد قائلاً إن التعاون بين بلدان الجنوب ينبغي أن يكون مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه، لأن تعزيز الشمال لقدرات الجنوب يفيد جميع شركاء التنمية. وذكر أن السنغال، بوصفها مانحة للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، ومستفيدة منه على حد سواء، تتعاون مع العديد من الشركاء في تنفيذ مشاريع إثنائية، ويتبين من خبرتها في هذا الشأن أن هذه المشاريع يمكن أن تفذ بكفاءة أكبر. وأضاف أنه لهذه الغاية، يمكن بالدعم النشط من الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تشجيع البلدان النامية والبلدان المانحة على حد سواء على زيادة الاستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب في تنفيذ المشاريع؛ كما ينبغي تقديم الدعم لمراكز التنسيق الوطنية بغية أن تستفيد من الخبرة الفنية الوطنية المتاحة، وينبغي تقديم المساعدة لإنشاء مراكز امتياز إقليمية ودون إقليمية، وأخيراً ينبغي عقد اجتماعات دورية بين مراكز التنسيق الوطنية بهدف تبادل الخبرات. وفي هذا الشأن، يرحب وفده بإنشاء صندوق استئمانى طوعي داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغرض تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، ويأمل أن يوافق المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي على المقرر ٢/١٠ الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى، والذي يطلب زيادة مناسبة في حجم الموارد المخصصة لتعزيز هذا التعاون.

٣٦ - السيد كيوبانو (مولدوفا): قال إن المساعدة التقنية هامة لحكومته قدر أهمية الاستثمارات الضخمة. لذلك فإن مولدوفا ممتنة جداً لوجود وكالات الأمم المتحدة وأنشطتها في البلد، ولأنشطة غيرها من الوكالات التي تقدم كذلك المساعدة. وقال إن هذه الوكالات عملت سوياً لمساعدة مولدوفا باتباع نهج مشترك، وبالعمل بطريقة

متکاملة. وعمليا، يعتبر هذا التعاون ولد "دار الأمم المتحدة"، وهو أحد الإصلاحات العديدة التي اقترحتها الأمين العام في منظومة الأمم المتحدة.

٣٧ - وفي هذا السياق، يرحب وفده باقتراحات الإصلاح، لا سيما الإصلاحات المتعلقة بالمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، وكذلك بإنشاء "دار الأمم المتحدة" على المستوى القطري، بحيث تصبح كل الصناديق والبرامج جزءاً من مكتب واحد للأمم المتحدة تحت إشراف المنسق المقيم، مع إنشاء مكتب للتمويل الإنمائي من أجل زيادة الموارد الأساسية المخصصة للأنشطة الإنمائية.

٣٨ - وأضاف قائلا إن العون المقدم من الأمم المتحدة كان أساسيا في مساعدة جمهورية مولدوفا على معالجة المشاكل الناشئة عن مرحلة الانتقال التي تمر بها. وأضاف أن البلد تلقى مساعدة تقنية بهدف تحويل نظاميه السياسي والاقتصادي، وقد كفل كل ذلك للبلد أن يضع استقلاله في مسار ثابت.

٣٩ - وقال إن جمهورية مولدوفا توقيع كبيرة إلى مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ويسعده أن يذكر أن مولدوفا استضافت ثلاثة مؤتمرات إقليمية في مواضع هامة مثل التجارة بين جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا، وتعزيز حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة. وقال إن مولدوفا أحاطت علما بتقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وهي تؤيد العديد من توصياتها، بما في ذلك فكرة أن النهج الإقليمي في هذا التعاون يزيد من فرص النجاح.

٤٠ - وأضاف قائلا إنه مع ذلك فإن بلده يحتاج إلى المزيد من المساعدة، لا سيما في مجال التجارة. وذكر أن بلده يحتاج أسوأ ما في منتجاته، وهذا يتطلب مساعدة تقنية لجعل منتجاته أكثر قدرة على التنافس. وأضاف أنه يأمل لذلك أن ينظر في مساعدة خاصة للبلدان الصغيرة، بدءاً بتمويل كبير لرفع مستوى مواردها البشرية.

٤١ - واستطرد قائلا إن وفده يشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورابطة الدول المستقلة وبلدان حوض البلطيق على الموارد المتزايدة التي تقدمها، وعلى تعزيز المكتب المحلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووعد مجدداً بأن جمهورية مولدوفا ستستخدم الأرصدة التي تلقتها بحكمة.

٤٢ - الآنسة أورميَا (كوبا): عبرت عن تأييد وفدها للبيانات التي أدلت بها تنزانيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت إن تزايد فعالية الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة سيطلب زيادة كبيرة في التمويل على أساس قابل للتنمية ومستمر ومضمون ومتكافئ مع احتياجات البلدان المتقدمة. وذكرت أن الهبوط المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية والاشتراكات الأساسية في تمويل الصناديق والبرامج مثير للقلق. وأضافت أن تلبية البلدان المانحة لأهداف تقديم المساعدة الأساسية تتسم بأهمية قصوى. ومما يثير القلق كذلك الاتجاهات الجديدة الملحوظة في هذا المجال. وينبغي الحفاظ على الخصائص الرئيسية لأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، وعلى طابعها العالمي والطوعي، وعلى حيادها وطابعها المتعدد الأطراف، رغم تزايد اتباع طرائق التمويل الجديدة.

٤٣ - وأضافت قائلا إنه ينبغي بالمثل التشديد على أن الحكومات المتقدمة تضطلع بالدور المركزي في تنسيق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، فهي تهدف إلى تكميل الجهود الإنمائية التي تضطلع بها البلدان النامية ذاتها، وفقاً لسياسات كل بلد واحتياجاته وخططه وأولوياته، ولا ينبغي بأية حال أن تستخدم كوسيلة لفرض الشروط أو النماذج الإنمائية. ورأيت أن المشاركة المتزايدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأنشطة المتعلقة برصد الانتخابات أو حقوق الإنسان، على سبيل المثال، تبعده عن ولايته في مجال التنمية.

٤٤ - وأضافت قائلا إن كوبا تؤيد تماماً مواقف مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن مستقبل منظومة الأمم المتحدة لأنشطة التنفيذية. وترى أن الإصلاحات التي يتعين إإنفاذها يجب ألا تغير طبيعة عمل الأمم المتحدة في بلدان مجموعة الـ ٧٧، فهي ميزة نسبية ومصدر قوة لهذه البلدان.

٤٥ - الآنسة خورو (باكستان): أيدت البيان الذي أدلت به تزانيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها مختلف صناديق وبرامج الأمم المتحدة كانت مساهمة كبيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية. وأضافت أنه مع ذلك، هناك عدد من التحديات يواجهه الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي، وترى باكستان اتخاذ جميع التدابير الازمة لتعزيز الكفاءة العامة لهذه الصناديق.

٤٦ - وأضافت قائلة إن العقبة الرئيسية أمام التعاون من أجل التنمية هي نقصان التبرعات لدعم الموارد الأساسية. وبناء على ذلك، قدم الأمين العام في برنامجه للإصلاح (A/51/950) عدة مقترنات لزيادة الموارد المخصصة لأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة. وبينما تفضل باكستان التوصية بإنشاء نظام جديد للموارد الأساسية يتكون من تبرعات فعلية وتبرعات معقدة لعدة سنوات بالتفاوض، فإنها تود معرفة مكان اتخاذ هذا القرار وما هو إطاره الزمني.

٤٧ - ورحبت بالاقتراح الآخر لإنشاء حساب إنمائي يمول من الوفورات الآتية من الكفاءة الإدارية، غير أنه من الواضح أنه غير كاف لحل مسألة التمويل.

٤٨ - وفيما يتعلق بالإجراء ١١ (أ) (A/51/950)، فإن باكستان تنتظر المزيد من التفاصيل بشأن الترتيب المقترن لتقاسم الأعباء بهدف زيادة الموارد الأساسية. وهي ترحب بالإجراء ١١ (ب) الخاص بإنشاء مكتب تمويل التنمية، غير أن بعض الجواب تحتاج إلى مزيد من التفصيل. فأولاً، ينبغي أن يكون هناك، تحليل دقيق لجدوى الإنفاق من الموارد التي يتبعها تخصيصها لذلك المكتب، وللأرصدة التي يتوقع أن يولدها. ثانياً، قد يكون من الممكن للمجتمع الدولي تشجيع الصناديق والبرامج على نشر آليات وطرائق متكررة لتوليد الموارد. وثالثاً، ينبغي التتحقق من القدرة الحقيقة للقطاع الخاص على تقديم موارد يمكن التبؤ بها، وتكون مستمرة، ومضمونة، وعالمية، ومحايدة ومتكافئة مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية.

٤٩ - واستطردت قائلة إن سبب الهبوط في التبرعات لدعم الموارد الأساسية يكمن في الافتقار إلى العزمية السياسية من قبل المانحين وتفضيل المشاريع التي يوجهها المانحون.

٥٠ - وكما أن الاتجاه نحو خصخصة التعاون الإنمائي يشير مشاغل خطيرة. وإذا أن الاستثمارات الرأسمالية تسعى إلى تحقيق عوائد عالية ونادرًا ما تأتي من قبيل الإيثار. وأضافت قائلة إنه حتى إذا سلمنا بأن مثل هذه الاستثمارات موجهة إلى التنمية، فإن تقلب هذا التمويل وتعذر التبؤ به يجعلان من الصعب جداً الوثوق بها.

٥١ - واستطردت قائلة إن باكستان ترحب باقتراح إنشاء إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. ومع ذلك فإن هذا الإطار لا يمكن أن يحقق النتائج المرغوبة بدون تعزيز القدرة التنسيقية للبلد المتلقى. وقالت إنه لا ينبغي أن نتجاهل أن هذا الإطار يتطلب موافقة الحكومات.

٥٢ - وقالت، أخيراً إن التعاون بين صناديق وبرامج الأمم المتحدة ومؤسسات بريطون ووذ ينبغي أن ينظر إليه بحذر شديد. ويجب عند اتخاذ قرار بشأن آليات تنسيق محددة التأكد من أن المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة تتضطلع بعملها وفقاً لولاياتها ومبادئها في العالمية والحياد. وبينما بصرامة تفادي أية شروط تفرضها مؤسسات بريطون ووذ على المشاريع التي تضطلع بها الهيئات الإنمائية للأمم المتحدة.

٥٣ - السيد نيشيجاهiro (اليابان): قال إن الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة تتتخذ حجماً جديداً منذ اعتماد "خطة التنمية"، إذ تظل المساعدة الإنمائية الرسمية راكدة بينما تتناقص الموارد الأساسية للصناديق والبرامج. وأضاف قائلة إنه من المهم جداً عكس مسار هذا الاتجاه، غير أنه من الواجب أيضاً أن تستفيد الأنشطة التنفيذية لمنظومه الأمم المتحدة بالكامل من مزاياها النسبية، أي من الحياد والتراة، وشبكة عالمية النطاق وخبرات رفيعة المستوى. وأنه يجب على الأنشطة في نفس الوقت أن تحدث أقصى تأثير ممكن في تنمية البلدان النامية. ومضى قائلة إنه لذلك السبب، وفي ضوء "استراتيجية التنمية الجديدة" التي تدعى فكرتها الأساسية إلى ملكية البلدان

النامية لعملية التنمية والتعاون الحقيقى القائم على الشراكة العالمية، من المهم القيام بدراسة أثر الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، وتمويلها، والتعاون بين بلدان الجنوب.

٤٥٤ - وذكر أنه فيما يتعلق بتعزيز أثر الأنشطة التنفيذية، يعد بناء القدرات العنصر الأساسي في استدامة التنمية. وأضاف قائلاً إنه نظراً للمزايا النسبية المتوفرة للأمم المتحدة في ذلك المجال، ينبغي للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة أن تركز الاهتمام أولاً على بناء القدرات. وقال إن بلده، عبر تاريخه الطويل في مجال التعاون، شجع البلدان المستفيدة على تحمل المسئولية الواجبة عن إدارة مشاريع التعاون وتنفيذها، من أجل ضمان قدرتها، بعد ذلك، على بقاء المشاريع بصفة مستقلة.

٤٥٥ - وتابع كلامه قائلاً إن التنسيق المنظم لأنشطة الصناديق والبرامج من أجل تحجب الأزدواجية يشكل قضية أخرى يجب أخذها في الاعتبار في تعزيز أثر الأنشطة التنفيذية. وأضاف أن نظام المنسق المقيم مهم جداً في ذلك المجال، لأنه يستفيد بالكامل من مذكرة الاستراتيجية القطرية على المستوى الميداني. ولاحظ أن وفد بلده يرحب أيضاً بمقترن الأمين العام بإنشاء مجموعة إإنمائية تابعة للأمم المتحدة، من المتوقع أن تعمل وفقاً لتلك التوجيهات، على أنه من المهم أن تخضع مذكرة الاستراتيجية القطرية والنهج البرنامجي للمبادئ المقررة في السياسات والخطط الإنمائية الوطنية للبلدان التي ينفذ فيها البرنامج، حتى تشعر هذه البلدان أنها متحكمة في عملية التنمية.

٤٥٦ - واسترسل قائلاً إن تقييم الأنشطة التنفيذية أمر يكتسي أهمية قصوى أيضاً، وأن وفد بلده يتوقع لذلك أن تقوم الأمانة العامة بتقييم شامل للصناديق والبرامج، يشمل الجوانب الكمية والكيفية، بمشاركة البلدان التي تنفذ فيها البرنامج. وأضاف قائلاً إن نتائج هذا التقييم ينبغي أن تتعكس بدقة في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، الذي ستضطلع به اللجنة في عام ١٩٩٨.

٤٥٧ - وتابع كلامه قائلاً إنه فيما يتعلق بتمويل الأنشطة التنفيذية، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تلعب دوراً مهماً جداً في توفير الخدمات الاجتماعية وتساعد على إيجاد بيئة تؤدي إلى التنمية. وإن مشاركة القطاع الخاص في التنمية تزداد أهمية في الوقت ذاته. وقال إنه ينبغي استكشاف طرائق لحث القطاع الخاص على المشاركة بنشاط في التعاون الإنمائي. وأنه لا ينبغي اعتبار القطاع الخاص مقدماً للموارد فقط، وأن خبرة هذا القطاع ومزاياه يجب استخدامها أيضاً.

٤٥٨ - وأوضح أنه في ضوء الارتفاع الأخير للموارد غير الأساسية بالمقارنة مع الموارد الأساسية، سيكون من المفيد القيام بدراسة مستفيضة للأسباب التي دفعت إلى ذلك التفضيل والبحث عن وسائل لوضع آلية أكثر استجابة وصياغة مبادئ توجيهية لاستخدام الموارد الأساسية.

٤٥٩ - وأكد أن وفد بلده يرحب، في هذا الصدد، بمقترن الأمين العام باستخدام الوفورات الناتجة عن عمليات الإصلاح لأغراض التنمية.

٤٦٠ - واختتم كلامه قائلاً إن التعاون بين بلدان الجنوب، وخاصة بعده الجديд المتمثل في التعاون الثلاثي، يشكل أحد الوسائل المهمة جداً للنهوض بالتعاون في مجال التنمية على أساس الشراكة العالمية.

٤٦١ - السيد كيبيدي (إثيوبيا): قال إن وفد بلده يؤيد تماماً البيان الذي أدى به ممثل تنزانيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين ويعرب عن تقديره للمساعدة التي تقدمها إلى إثيوبيا مختلف صناديق وبرامج الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي.

٦٢ - وتابع كلامه قائلاً إن إثيوبيا، بعد إنشائها لحكومة اتحادية الشكل عام ١٩٩٥، أعادت تنظيم نظامها الإداري في مجال التنمية وعهدت إلى المناطق والمجتمعات المحلية بمسؤولية تحديد الأولويات وتنفيذ البرامج. وأضاف أن إثيوبيا وضعت، بالتعاون مع البنك الدولي، استراتيجيات قطاعية تسهل مساهمة شركاء التنمية في عدة قطاعات. وأنه بالنظر إلى مختلف الإجراءات التي تتبعها وكالات منظومة الأمم المتحدة، هناك حاجة إلى وضع آليات تدخل صناديق وبرامج الأمم المتحدة بشكل فعال ومنسق في العملية الإنمائية لبلد ما.

٦٣ - واستطرد قائلاً إنه نظراً لأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاثة سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية سيجري عام ١٩٩٨، يود وفده أن يسجل التزامه بالتنفيذ الفعال لطريقة التنفيذ الوطنية المشار إليها في قرار الجمعية العامة رقم ١٢٠/٥٠. لاحظ أن تقدماً كبيراً قد أحرز في بلده خلال السنوات القليلة الماضية في مجال تنفيذ قرارات الجمعية العامة رقم ١٢٠/٥٠ و ١٩٩٤/٤٧، وبما المتعلقة بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وأنه في ضوء تجربة إثيوبيا في ذلك المجال، يرى بلده أنه ينبغي لجميع الوكالات أن تعتمد طريقة التنفيذ الوطنية، لأنها أكثر الوسائل فعالية لتعزيز استدامة التنمية. وذكر أن ما يبعث على القلق هو أن بعض الوكالات نادت بتحديد استخدام تلك الطريقة. وأنه بدل الإشارة إلى القدرة الضعيفة للبلدان المتقدمة على الاستيعاب، ينبغي بذلك مجهود من أجل تعزيز قدرة التقييم على الصعيد الوطني وتبسيط الإجراءات ومتطلبات إعداد التقارير، وتوفيقها مع النظم الوطنية. وبناءً على ذلك، فإن وفده ينادي اللجان التنفيذية المعنية بعمليات التنمية أن تيسّر تفسيراً مشتركة لمفهوم طريقة التنفيذ الوطنية وأن تعدّ فوراً المبادئ التوجيهية المتصلة بها.

٦٤ - وتابع كلامه قائلاً إن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ينبغي أن تستند إلى تنفيذ البرامج الموضوعة وفقاً لسياسة الإنمائية لكل بلد، وأنه ينبغي لجميع وكالات الأمم المتحدة العاملة في ذلك المجال أن تفهم أن من الواجب أن توجه البلدان ذاتها البرامج وتدبرها وتملكها.

٦٥ - وذكر أنه من المقلق أيضاً أن مختلف المبادئ التوجيهية والإجراءات والعمليات تعوق إتفاق الأموال في الوقت الملائم، مما يفرض قيادةً آخر على قدرة الاستيعاب للبلدان التي ينفذ فيها البرنامج ويؤخر أيضاً موعد بداية البرنامج، ويؤدي إلىبقاء بعض الأموال دون استخدام وإلى ترحيلها إلى السنة التالية.

٦٦ - واختتم كلامه قائلاً إن عدد البلدان التي تسعى إلى الحصول على دعم الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها آخذ في الزيادة. على أنه، نظراً للانخفاض الحاصل في المساعدة الإنمائية الرسمية وفي الأموال الأساسية من أجل الأنشطة الإنمائية، تتضائل فرص تلبية المتطلبات المالية بواسطة الأموال المتاحة. وقال إن من الضروري تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الخارجية، وتحسين ترتيبات التمويل المشترك، وتوسيع قاعدة المانحين وتمكين الأموال الأساسية.

٦٧ - السيد برفدر غاست (جامايكا): تكلم أيضاً نيابة عن أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترینيداد وتوباغو، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسورينام، وغرينادا، وغيانا، وهaiti، وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدى به نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدرك أهمية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وأضاف أن عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تسعى إلى تدعيم أثر تلك الأنشطة وتعزيز دور المنظمة في ذلك المجال. ورحب المتكلم باعتراف الأمين العام في مقتراحاته بضرورة استعراض ترتيبات تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. واستدرك قائلاً إنه رغم كون البحث عن سبل جديدة لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية أمراً ضرورياً، فإن ذلك لا يعني إمكانية التخلّي عن ترتيبات التمويل التقليدية.

٦٨ - وتابع كلامه قائلاً إن تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ينبغي أن يكون قابلاً للتبؤ، ومستمراً ومضموناً، وينبغي أن يكون متناسقاً مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية. وقال إن تلك الأنشطة أثر كبير على

الصعيد الفردي، لا سيما على مستوى الأفراد ذوي الدخل المنخفض في البلدان المتلقية. وقال إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية تقدم، في ذلك السياق، مساهمة كبيرة في القضاء على الفقر.

٦٩ - واسترسل قائلاً إنه يشعر بقلق إزاء الانخفاض المستمر في الأموال الأساسية المخصصة للأنشطة الإنمائية. وقال إن ذلك الاتجاه رافقه ارتفاعاً في الأموال غير الأساسية، التي لا يمكن اعتبارها، مع ذلك، بدلاً للأموال الأساسية والتي لا يمكن استخدامها بنفس المرونة كذلك.

٧٠ - ومضى قائلاً إنه، فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والتكنولوجي فيما بين البلدان النامية، فإنه يوافق تماماً على أن هذا التعاون يعد طريقة استراتيجية ضرورية لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. وأضاف قائلاً إن تعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي وبالتالي التعاون فيما بين بلدان الجنوب يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية في ذلك السياق. وأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل آلية أساسية لزيادة سرعة النمو الاقتصادي والتنمية، وكذا الاكتفاء الذاتي للبلدان النامية. ولذلك فإنه من الضروري تحقيق أقصى ما يمكن من فوائد طريقة التعاون تلك.

٧١ - السيد مير (لوكسمبرغ): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وقال إن تنفيذ تدابير الإصلاح التي أعلن عنها الأمين العام ترك أثراً إيجابياً بالفعل في القضايا المشار إليها في قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ وساهم في تعزيز وجود الأمم المتحدة في الميدان. ورحب بشكل خاص بإنشاء مجموعة إيمانية تابعة للأمم المتحدة وأعرب عن دعمه الكامل للمقترحات الأخرى التي قدمها الأمين العام بزيادة كفاءة وفعالية الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة وهي المقترنات الواردة في التقرير المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950).

٧٢ - وتتابع كلامه قائلاً إن الاتحاد الأوروبي قد شدد فعلاً على الأهمية التي يوليهما لتعزيز نظام المنسقين المقيمين. وإن إطار الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية عنصر حيوي لتحسين التنسيق في المنظمة. وأضاف أنه ينبغي أيضاً تأكيد حاجة البلدان النامية لبناء القدرات على الصعيد الوطني في جميع المجالات المتعلقة بإدارة التنمية. وأردف قائلاً إنه ينبغي في ذلك السياق، إيلاء اهتمام خاص لعملية التنفيذ والرصد على الصعيد الوطني. وبالمثل، يُعد تقييم أثر الأنشطة التنفيذية مهمًا. فنتائج التجارب الأولى في الاستخدام المشترك للخدمات والمراقبة تتبع مشجعة. وأنه واثق من أن تلك العوامل سيجري تحليلها بشكل ملائم خلال الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ١٩٩٨.

٧٣ - وواصل كلامه قائلاً إنه مسرور لل المستوى العالي للمناقشة التي دارت في سلسلة الاجتماعات التي عقدت بشأن الأنشطة التنفيذية خلال آخر دورة من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأنه يرحب بالاهتمام الخاص المقرر إيلاؤه في السنة التالية، في سياق استعراض السياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات لمسائل من قبيل تقويض السلطة وصنع القرار في الميدان ووضع نهج أكثر تنسيقاً وشمولاً، في كل من الميدان والمقر، إزاء تقييم ورصد الأنشطة التنفيذية وتحسين تنسيق منظومة الأمم المتحدة للأنشطة على الصعيد الإقليمي، دون الإقليمي والم المحلي. وقال إن من الضروري تعزيز الروابط بين الأنشطة المعاشرة والأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، التي ينبغي أن يظل هدفها الأول متمثلاً في مكافحة الفقر.

٧٤ - وواصل كلامه قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يغطي ٥٨ في المائة تقريباً من حجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ويولي اهتماماً خاصاً للأنشطة الرامية إلى القضاء على الفقر. وأضاف قائلاً إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تشكل في مجموعها المانحين الرئيسيين للأموال المخصصة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وأنها مستعدة لبذل المزيد من الجهد لعكس الاتجاه التنازلي للناتج المئوي من الناتج القومي الإجمالي المخصص للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٧٥ - واختتم كلامه قائلاً إنه فيما يتعلق بتمويل التنمية، يتعين على هيئات إدارة الصناديق والبرامج أن تتخذ قرارات بشأن ترتيباتها المالية الخاصة وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ من أجل الاستفادة بأقصى قدر ممكн من المناقشات التي دارت في تلك المنتديات. وأنه يحيط علماً بالمقترنات التي قدمها الأمين العام بشأن تمويل التنمية في تقريره المععنون "تجدد يد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950)، الذي ستنظر الجمعية العامة فيه بإيجاز.

٧٦ - السيدة أموريم (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): قالت إن موقف اليونسكو فيما يتعلق بتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية يعكس ثلاثة اتجاهات رئيسية حديثة: انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وارتفاع الاستثمار الخاص في البلدان النامية، وإعطاء حجم اجتماعي وإنساني أوسع للتنمية.

٧٧ - وتابعت قائلة إن جميع منظمات الأمم المتحدة أحسنت بأثر الإدراك بأن التنمية لا يمكن تصورها بدون بعدها الإنساني وبدون بيئية يسود فيها السلم والديمقراطية وسلامة الحكم وحماية البيئة، بالإضافة إلى إحساسها بتدور المساعدة الإنمائية الرسمية. وأضافت قائلة إنه قد جرى الشعور، حتى في اليونسكو، بالتدور الواضح الحاصل في تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من الميزانية العادية وبإذن ياد التمويل الخارج عن الميزانية. وقالت إن ذلك الاتجاه يحمل معه خطر جعل الوكالات المتخصصة أكثر هشاشة إزاء الشروط التي يفرضها المانحون الثنائيون. وقالت إن زيادة التمويل بنوعيه، الأساسي وغير الأساسي، أمر يكتسي أهمية حاسمة، مما سيتطلب وجود ثقة وشراكة أكبر بين الآلية الحكومية الدولية والهيئات المديرة للصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٧٨ - وتابعت كلامها قائلة إنه خلال اجتماع المجلس التنفيذي لليونسكو الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر، اعتبرت بعض الدول الأعضاء أن من المهم التزام الحذر واتباع القواعد الدقيقة المتعلقة بمسألة التمويل الخاص للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بينما أمنت دول أخرى على ذلك النوع من التمويل وطالبت بتعزيزه. وقالت إنها ترى أن طرائق التمويل الجديدة مهمة في سياق إصلاح الأمم المتحدة لكن من الأساسي عدم تجاهل أهمية الآلية الحكومية الدولية.

٧٩ - وأكدت أن للوكالات المتخصصة دور لا يغدو ينبغي القيام به في حالة الجديدة بفضل اتصالاتها بالسلطات الإنمائية على الصعيدين الوطني والمحلّي، وبفضل علاقاتها الجيدة مع المجتمعات الفكرية والأكاديمية على الصعيد الدولي ولكونها تستفيد من قدر من الاستقلالية والحرية لا يوجد في معظم المؤسسات المالية. وأضافت قائلة إن الاهتمام المتزايد للمجتمع الدولي بالوكالات المتخصصة مثل اليونسكو، في مجال الأنشطة التنفيذية سيعزز قدرتها على الاستجابة وسيحذّب أموالاً تكميلية للمشاريع الإنمائية. وقالت إن الروابط القائمة بين الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وبين مؤسسات بريتون وودز تعد أيضاً روابط ملائمة جداً من حيث التوقيت. وقالت إن اليونسكو تصورت دائماً فكرة التنمية بالمفهوم الواسع لتحسين نوعية الحياة، أي توفير التعليم الأفضل، والأمن الغذائي، والصحة، واحترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، والتمويل المستدام للموارد وإنشاء ثقافة للسلم. وأضافت قائلة إن تحقيق تلك الأهداف ينبغي أن يكون محل اهتمام شراكة تربط بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

٨٠ - السيد مارش (استراليا): قال إنه بينما تمثل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية آلية "ما يمكن عمله" في سياق العملية الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، والتي تُسهم فيها استراليا والعديد من البلدان الأخرى، بما في ذلك العديد من البلدان النامية، باشتراكات سنوية، فهي مع ذلك مهمة لبحث فعالية الأنشطة والنفقات حتى الآن ولتطبيق ما اكتسب من معرفة ثاقبة على البرامج والأنشطة الإنمائية في المستقبل.

٨١ - وقال إن حكومته يساورها القلق لأن مناقشة تمويل التنمية كشفت عن انشغال بكمية التمويل المتاح ولأنه لم يكن هناك بحث كافٌ تقريراً للجوانب الحاسمة المتصلة بالاستخدام الفعال للأرصدة على الصعيد التنفيذي. وقال إن أي فحص لتمويل التنمية، إذا أردت أن يكون له مغزى، ينبغي أن يعالج مسألي أثر المعونة وفعاليتها.

٨٢ - واستطرد قائلا إن اهتمام حكومته الرئيسي في هذا الشأن هو تعزيز الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة لضمان استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بأكبر قدر ممكن من الفعالية من أجل تخفيف وطأة الفقر. وذكر أن اقتراحات الأمين العام تمثل أحد السبل الهامة للضغط على ذلك. وأضاف أن هناك حاجة أيضا لمزيد من التناغم بين الأنشطة التنفيذية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأن هذه السياسات ينبغي أن تتخلل استراتيجيات وإجراءات الوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة. وأضاف أن التدابير التي نفذتها الجمعية العامة مؤخرا، بما في ذلك تكوين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، هي خطوات هامة لمساعدة مختلف الوكالات الإنمائية للعمل على نحو أكثر تعاونا وتنسيقا واتساعية.

٨٣ - وأردف قائلا إنه لما كان التعاون أبلغ أهمية على المستوى القطري من أجل زيادة أثر البرامج الإنمائية للأمم المتحدة إلى أقصى حد، فهو يدعم المقتراحات الداعية إلى وضع إطار مساعد إقليمي مشتركة، وتحسين التنسيق لأعمال الوكالات الإنمائية للأمم المتحدة، والخدمات المشتركة التي تقدمها هذه الوكالات. وإنه يؤيد ملاحظات وحدة التفتيش المشتركة في هذا الشأن. وأضاف قائلا إن وفده مستعد للمشاركة في عملية متوازنة تعالج تمويل الأنشطة التنفيذية واستخدامها بفعالية على حد سواء. إلا أن وفده على الرغم من ذلك لا يؤيد عملية تعالج جانبا واحدا فقط دون الجوانب الأخرى. فهو يعتبر أن التنفيذ التام لمقتراحات الأمين العام والأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ سيكون لها أثر كبير في تعزيز الأنشطة التنفيذية من أجل التمويل. وقال إنه إذا كرست الجمعية العامة دورة لتمويل التنمية، ينبغي لها أن تنظر في كل الجابين المذكورين أعلاه.

٨٤ - السيد ريبيرا (سنغافورة): قال إن بلده يؤيد البيان الذي أدلت به تاييلند. وأن العولمة لا مفر منها ولا رجعة فيها مع ما لها من آثار إيجابية وسلبية بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٨٥ - واستطرد قائلا إن البيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تناول، في جملة أمور، أزمة العملة التي أثرت في العديد من بلدان جنوب شرق آسيا على الرغم من الظروف المختلفة لكل واحد من هذه البلدان. وأضاف أن الأزمة كانت نتيجة لضعف القطاعات المالية، وسياسات الاقتصاد الجرئي غير المستدام، وحالات العجز الكبيرة في الحساب التجاري والنظام غير المرن لأسعار الصرف المرتبط ارتباطاً أوثيقاً مما ينبغي بدولار الولايات المتحدة. وقال إنه كان هناك إفراط في الاستثمار في الممتلكات عن طريق أموال من الخارج. وذكر أنه نظراً لأن الاستثمارات في الممتلكات كانت تشكل استهلاكاً بالدرجة الأولى ليس له عائدات إنتاجية، فعندما زادت قوة الدولار وانخفضت أسعار الصادرات والممتلكات، تعرضت المؤسسات المالية والعملات للخطر. وأضاف إن الأزمة المالية بدأت في تاييلند وامتدت إلى الفلبين وماليزيا واندونيسيا وتأثرت العملات حتى في هونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة. وأضاف قائلا إن سنغافورة لم تتأثر كثيراً لأن مدير الصناديق يعرفون أن لديها قطاعاً مالياً راسخاً الأقدام، وإن هناك فوائض في الميزانية السنوية والحساب الجاري، ولديها ديون أجنبية، كما أن لديها احتياطات قوية تفوق ٨٠ بليون دولار. وذكر أنه علاوة على ذلك تحتل مصارفها أعلى مرتبة من حيث ترتيبها بين مصارف آسيا فيما يتعلق بالاحتياط.

٨٦ - واسترسل قائلا إنه لما كانت الشروط الأساسية للنمو السريع لا تزال متوفرة، فهو يدعى بلدان جنوب شرق آسيا للتغلب على نكساتها خلال سنوات قليلة، بشرط أن تعالج حكماتها أوجه الضعف في سياساتها المتعلقة بالاقتصاد الكلي وسياساتها المالية، فضلاً عن السياسات المتعلقة بمؤسساتها وأنظمتها المالية. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يغيب عن أذهان هذه البلدان أن الدخل الذي تولده الادخارات والقروض ينبغي أن يوجه إلى استثمارات منتجة. وإنه في كل حالة من الحالات تقريباً، كان السبب الأساسي للأزمة الأخيرة سياسياً وليس اقتصادياً فحسب. وأضاف أن الإشارات المبكرة أغفلت وأن العلاجات أرجئت، بينما كانت هناك محاولات للتدخل سياسياً في السوق. وقال إن بلدان جنوب شرق آسيا الآن مندمجة إلى حد كبير في السوق العالمية وتتخضع لضوابطها، ولذلك تحتاج إلى مراقبة سياساتها المتعلقة بالاقتصاد الكلي. وإن الأزمة ستضطر معظم البلدان إلى تحرير اقتصاداتها وأن تصبح أكثر توجهاً نحو السوق.

٨٧ - وتابع كلامه قائلًا إن الصلة بين كل ما سبق والأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية تمثل في أنه لم يكن هناك بديل للانضمام إلى الاقتصاد العالمي وإن القضية الحقيقية هي كيفية مساعدة أقل البلدان نمواً في اقتناء ما تحتاج إليه من موارد لبناء المؤسسات، وتدريب الموظفين ووضع السياسات اللازمة لهذا الغرض. وأضاف أن وفد بلده يولي اهتماماً كبيراً في هذا الشأن إلى التعاون التقني والتعاون الاقتصادي على حد سواء فيما بين البلدان النامية وهو مستعد للعمل جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة وجميع دولها الأعضاء في سعيها المشترك لمساعدة هذه البلدان.

٨٨ - السيدة ألقا (الهند): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلّى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وإن الهند تولي اهتماماً كبيراً إلى الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وتلاحظ مع القلق محاولات تحويل الموارد من التعاون التقني وفي مجال المشاريع إلى أنشطة وضع المعايير وأنشطة الرصد. وبالإشارة إلى تقرير الأمين العام عن طرائق تمويل الأنشطة التنفيذية (A/52/431)، ذكرت أنه على الرغم من أن الهند تؤيد تعزيز التنسيق وتخفيض النفقات الإدارية العامة، فإنّها تعتبر أن تحقيق زيادة الفعالية يمكن أساساً في توفير مستويات أعلى بقدر كبير من التمويل الثابت والمضمون والذي يمكن التبنّؤ به والمرتبط بالاحتياجات البرنامجية للأرصدة والبرامج، مع الإبقاء على طابعها الطوعي وال رسمي والمتعدد الجوانب والعالمي. وأضافت أن الهند يساورها قلق عميق بشأن الهبوط الحاد في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٧، كما ورد في التقرير. والاستثناء الوحيد هو صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي كان تمويله يزداد حتى عام ١٩٩٥، على الرغم من هبوطه منذ ذلك الحين. وقالت إن هناك حاجة للبحث بتفصيل في مدى ملاءمة الطرائق الحالية لتوليد الاشتراكات من أجل البرامج والاحتياجات الجديدة الناشئة عن المؤشرات العالمية الأخيرة. وإنّه علاوة على ذلك فإن البحث الأولي عن طرائق جديدة ومبتكرة لتمويل الاحتياجات الإنمائية العالمية الذي اضطلع به في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يشير إلى أن هناك حاجة للمزيد من الوضوح بشأن الصلة بين أي طريقة تمويل جديدة وأفكار التمويل الجديدة والمبتكرة.

٨٩ - واستطردت قائلة إن السمة الهامة الأخرى لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية تمثل في زيادة الموارد غير الأساسية والمحخصة، ولا سيما في حالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا السياق فإن الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام القائل بأنه ربما يكون من المنفي بحث الأساس المنطقي الذي يدفع بعض البلدان إلى تفضيل التمويل غير الأساسي، يستحق الاهتمام بغية الاستفادة من الدروس المستفادة واستنباط سياسات أكثر استجابة بشأن الآليات والبرامج في مجالات التمويل الأساسية.

٩٠ - وأردفت قائلة إن الهند ترى أن تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ينبغي أن يكون من الجوانب التي تحظى بالأولوية في الأنشطة التنفيذية، وأن الهند شاركت مشاركة كاملة في الاجتماع العاشر للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وإن الهند ترحب كذلك بمبادرات من قبل إنشاء صندوق استثماري للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتخصيص الموارد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من جانب المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهذه الموارد ينبغي زيتها.

٩١ - السيد ريفا (أوكرانيا): قال إن وفد بلده يلاحظ مع الارتياح، أن الطابع العالمي والطوعي والوهبي للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، فضلاً عن حيادها وتعديديتها أطراها، قد جرى التأكيد عليه في خطة للتنمية. وأضاف أن وفد بلده أحاط علماً كذلك بالاصلاحات التي اضطلع بها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من صناديق وبرامج الأمم المتحدة من أجل زيادة قدرتها على الاستجابة، وفعاليتها وخضوعها للمساءلة. وإن الأمر المشجع هو أنه بينما يولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرهما من صناديق وبرامج الأمم المتحدة الاهتمام على سبيل الأولوية إلى احتياجات أقل البلدان نمواً، ولا سيما بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد زادت كذلك من وجودها في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل تسهيل إدماجها في النظام الاقتصادي العالمي، مما يمثل تتوّجاً هاماً للجهود التي تضطلع بها هذه البلدان بنفسها. وإن

بلدان شرقي ووسط أوروبا، بما فيها أوكرانيا، تنوى توسيع تعاونها مع الهيئات ذات الصلة بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، ولهذا الغرض فقد زادت دعمها تدريجياً لتمويل تلك الأنشطة.

٩٢ - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يشيد بالتدابير التي اتخذت من أجل إصلاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتبسيط وتنسيق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية. وقال إن عملية البرمجة الجديدة التي بدأها البرنامج الإنمائي في عام ١٩٩٧، أفضت إلى اعتماد إطار التعاون القطري للعديد من البلدان وأطر للتعاون الإقليمي لجميع مناطق العالم. وذكر أن المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سينظر في دورته القادمة في إطار التعاون العالمي الأول الذي سيشتمل على مشاريع ذات أولوية عليا من أجل القضاء على الفقر، والنهوض بالمرأة، وحماية البيئة، وحسن الإدارة، وما إلى ذلك. وإنه بتنفيذ هذه المفاهيم الطموحة، سيكون من الضروري تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات ولا سيما بين الوكالات العاملة في ذات المجالات من أجل تفادي الإزدواجية والتنافس الذي لا داعي له.

٩٣ - واسترسل قائلاً إنه في هذا السياق، تولى أوكرانيا أهمية كبيرة إلى الاتفاقيات، المبرمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من الوكالات، الرامية إلى التوصل إلى سياسات أكثر تساوقاً، ولا سيما في مجالات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للموارد البشرية والإصلاحات السوقية المنحى والتحول إلى اقتصاد السوق.

٩٤ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي ضمان أن تكون الأرصدة المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية مضمونة ويمكن التنبؤ بها. وإن تحسين آلية المساعدة التقنية بصورة عامة وتنفيذ طرائق مثل التنفيذ الوطني وشرك القطاع الخاص وغيره من المانحين غير التقليديين من شأنه أن يسهم بقدر كبير في حل تلك المشكلة وجعل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة أكثر جاذبية للمانحين التقليديين.

٩٥ - وأردف قائلاً إنه حتى إذا كانت الموارد محدودة، فمن الممكن تحقيق زيادة الفعالية وإحراز نتائج ملموسة، أولاً وقبل كل شيء، على الصعيد الميداني. وفي هذا الشأن، فإن تقاسم الكلفة يتسم بنفس أهمية تقاسم الخبرة، لا من حيث التعاون التقني بين البلدان النامية فحسب ولكن أيضاً في إطار الآليات الأخرى، بما في ذلك التعاون الأقليمي. وقال إنه ينبغي عمل المزيد من أجل إضفاء طابع اللامركزية على نظام الأمم المتحدة للأنشطة التنفيذية برمتها، وإنه ينبغي التشديد على تعزيز شبكة المنسقين المقيمين، معأخذ الأولويات الوطنية في الاعتبار.

٩٦ - وأضاف أن من دواعي سرور وفد بلده أن إطار التعاون القطري الأول بالنسبة لأوكرانيا اعتمد مؤخراً من قبل المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي / صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقال إن حكومته تؤيد تأييده كاملاً مفهوم هذا البرنامج الذي يركز على الإصلاحات الهيكالية، وتطوير القدرات البشرية وتحسين الإدارة البيئية.

٩٧ - واستطرد قائلاً إنه على الرغم من الصعوبات الاقتصادية المستمرة، فإن حكومته تنوى تقديم تبرعها الثاني لدعم أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوكرانيا.

٩٨ - وقال إن وفد بلده يأمل في أن يرسى برنامج الإصلاح الذي اقترحه الأمين العام، تكميله التغييرات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتدابير المتخذة في سياق قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ وغيره من المقررات ذات الصلة، قاعدة متينة لمواصلة تحسين أنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان.

٩٩ - السيد تانايسيكو (رومانيا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلته به لكسميرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأضاف أن النقاش الدائر في اللجنة المعنية بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية يتم في سياق مناقشات الدورة العامة للجمعية العامة المتعلقة بمقترنات الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام في تموز يوليه ١٩٩٧.

١٠٠ - وأردف قائلاً إن رومانيا تؤيد العناصر الرئيسية للتعاون من أجل التنمية المذكورة في تقرير الأمين العام (A/51/950)، التي يتمثل أهم اتجاهها في جعل المساعدة المتعددة الأطراف التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة أكثر تماسكاً وفعالية، وكفالة الإضطلاع بتنسيق أفضل داخل المنظومة ومع المؤسسات الدولية الأخرى.

١٠١ - ومضى يقول إن بعض التدابير التي اعتمدتها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بتنظيم التغيير تتفق مع مقتراحات الأمين العام، وهي: تحسين التنسيق على الصعيد القطري، واللامركزية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد. ويجب أن تراعي عملية التغيير التي بدأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقترنات الأمين العام الجديدة. وأعلن موافقة رومانيا على ضرورة الاستمرار في الرابط بين الأنشطة المتعلقة بالتصور في المقارن والأنشطة المتعلقة بالتنفيذ على الصعيدين القطري والإقليمي. وينبغي أن يكون اتخاذ القرار على كل صعيد قائماً على الخبرات المستفادة من تنفيذ الأنشطة.

١٠٢ - واستطرد يقول إن المناقشات التي جرت في أثناء الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان بيّنت وجود حقيقةتين تتعلقان بالتمويل، هما: عدم كفاية الموارد، وجود موارد كبيرة غير مستغلة. وينبغي أن يكون الاستخدام الفعال للموارد قائماً على احتياجات البلدان المتلقية وقدرتها الاستيعابية.

١٠٣ - وأشار إلى المقترن الذي تقدم به المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق باستعراض تنفيذ برنامج عمل القاهرة في عام ١٩٩٩. ولاحظ أن تبادل الآراء الشامل بخصوص محتوى تلك العملية ومدتها من شأنه أن يحول دون تكرار ما عرض خلال الدورة الاستثنائية المكرسة لجدول أعمال القرن الواحد والعشرين من خيبة أمل.

١٠٤ - ومضى يقول إن برنامج عمل القاهرة يعترف بما للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال من احتياجات خاصة إلى المساعدة. وقد أكدت السنوات الثلاث الأولى من تنفيذ البرنامج في رومانيا وغيرها من بلدان المنطقة أهمية المساعدة المتعددة الأطراف، لا سيما في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

١٠٥ - واسترسل يقول إن تجربة رومانيا، باعتبارها عضواً في عدة مجالس تنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، تسمح لها بأن تقول إن عملية الإصلاح وإدارة التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتihan للجمعية العامة فرصة ممتازة لمعرفة ما إذا كانت أعمال تلك الهيئات تلبي احتياجات الدول الأعضاء وما إذا كانت تقدم التوجيه الجيد لموظفي الأمانة العامة.

١٠٦ - وذكر أن زيادة مشاركة الأفرقة القطرية في الأعمال الإجرائية لمجالس الإدارة، التي دعمتها رومانيا، أدت إلى تفهم أفضل للسمات الخاصة بكل بلد ومدى ما تنطوي عليه أنشطة الأداء على الصعيد القطري من تعقيد، وأبرزت جوانب هامة من أنشطة المنسقين المقيمين.

١٠٧ - واستطرد قائلاً إن هناك عدداً من القضايا الأخرى التي تحتاج إلى مزيد من البحث، أولها ضرورة تبسيط أنشطة المجالس التنفيذية عن طريق الاقتصار على إدراج البنود التي لها صلة بالغرض الرئيسي من الصناديق والبرامج المعنية في جدول أعمالها. وذلك لأن البنود المتعلقة أساساً بالتفاصيل الإدارية الدقيقة أو التواحي التقنية تأتي على حساب النظر في بنود الأعمال الرئيسية ورسم السياسة العامة. ويتمثل ثانيتها في أن هناك حاجة إلى تحسين استخدام ومتابعة قرارات الجمعية العامة والقرارات التي تتخذها المجالس التنفيذية عن طريق صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وربما أدى وجود مستشار قانوني لكل مجلس تنفيذي إلى تصحيح الوضع الحالي. القضية الثالثة هي أنه ينبغي أن يكون لكل مجلس تنفيذي برنامج عمل متوسط الأجل وآخر طويل الأجل، لتجنب تكرار إدراج البنود في جدول أعمال الدورات.

١٠٨ - السيد آس (النرويج): قال إن انخفاض الاشتراكات يحد من قدرة منظومة الأمم المتحدة على الإضطلاع بولايتها العامة ورفع التحديات الخاصة الناشئة عن سلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة. وأعرب عن قلق

الحكومة النرويجية العميق بشأن المستوى المنخفض الحالي من المساعدة الإنمائية الرسمية، الذي يضر بصفة خاصة بأقل البلدان نمواً. فعلى الدول الأعضاء أن تتحمل مسؤولياتها من أجل كفالة التمويل الكافي والثابت الذي يمكن التنبؤ به.

١٠٩ - ومضى يقول إنه، وإن كان لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحسين عمل منظومة الأمم المتحدة في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز التنسيق والتعاون بين وكالاتها، لا سيما على الصعيد القطري، قد اتّخذت إجراءات عديدة بالفعل لتحسين كفاءة المنظومة، منها إدخال هيكل حاكم جديد للصناديق والبرامج؛ ومقترنات الأمين العام التي تشكل خطوة على الطريق الصحيح؛ وشروع بعض هيئات الأمم المتحدة في تنفيذ عملية إعادة تنظيم شاملة، استجابة لتغير المناخ العام.

١١٠ - وأبدى أسفه لعدم اجتذاب تلك التغييرات الإيجابية مزيداً من الاشتراكات الرئيسية. بل هناك اتجاه إلى تخصيص الاشتراكات لأغراض معينة، مما يشكل تهديداً لصبغة التعددية الحقيقية التي تتسم بها منظومة الأمم المتحدة. وفي ظل حالة تشهد طلباً متزايداً على الإدارة السديدة والكتامة في أعمال المنظومة، يحتاج التقدم الذي أحرزته المنظومة في هذا الاتجاه إلى زيادة الموارد على أساس ثابت يمكن التنبؤ به.

١١١ - ومضى يقول إن انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية زاد من اختلال التوازن بين البلدان المانحة فيما يتعلق باشتراكاتها لمنظومات الأمم المتحدة. ولا يمكن التسليم بأن عددًا محدودًا من البلدان المانحة، التي من بينها النرويج، سيستمر في الاضطلاع بمسؤولية أكبر في تمويل الأنشطة الإنمائية.

١١٢ - وأردف قائلاً إن النرويج سترحب بنظام للتمويل يسهم في عدالة توزيع الأعباء بين الدول الأعضاء، ويكفل إمكانية التنبؤ بالاشتراكات واستمراريتها، ويشجع على توسيع نطاق مسؤولية تمويل أنشطة الأمم المتحدة. وينبغي أن يشارك جميع أعضاء المنظمة في تكاليفها الإدارية، وينبغي إقامة صلة واضحة بين الأنشطة البرنامجية والتمويل. وستجري إزالة مصادر القلق هذه عن طريق نموذج للتمويل يقوم على أساس نظام للتبرعات يحرى تقديرها والتفاوض بشأنها. وفيما لو كانت خطة الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام قد تضمنت مقترناً يجعل التبرعات المقدرة عنصراً من عناصر تمويل الأمم المتحدة وكانت النرويج قد رحبت به، لكن نظام التبرعات المتفاوض بشأنها يعد خطوة على الطريق الصحيح.

١١٣ - وبينما تعترف النرويج بأهمية دور المعونة الرسمية في التنمية، فإنها ترحب بإنشاء مكتب التمويل الإنمائي بحثاً عن مزيد من الوسائل الجديدة والمبتكرة لتمويل أنشطة التنمية. ومع ذلك فلا يجب أن تحل الأموال التي سيتم جمعها من هذه المصادر محل المساعدة الإنمائية الرسمية، بل يجب أن تضاف إليها. وتستحوذ المقترنات العديدة، التي تم طرحها في السنوات الأخيرة بشأن إيجاد آليات تمويل مبتكرة، إعمال النظر فيها (فرض ضرائب على وقود الطائرات، وتذاكر الطيران الدولي، واستخدام بطاقات الائتمان)، بغية التوصل إلى طرائق قابلة للتطبيق العملي تحسباً لإمكانية تنفيذها.

١١٤ - وأنهى بيته قائلاً إن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العديد من البلدان النامية تزايد بصورة كبيرة. ومن أجل جذب هذه التدفقات، لا بد من تهيئه بيئة ت McKay، وعلى الرغم من أن العديد من التدابير اللازمة ل توفير هذه البيئة يخرج عن نطاق سيطرة فرادي البلدان، فلا تزال الحكومات الوطنية تحمل مسؤولية صياغة سياسات وطنية، والاضطلاع بعمليات وإقامة مؤسسات تتسم بالشفافية، لتسهيل هذه التدفقات. وينبغي الاعتراف مع ذلك بأن بعض البلدان النامية، لا سيما أقلها نمواً، لم يتمكن حتى الآن من جذب تدفقات كافية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعني أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل بالنسبة لهذه البلدان مصدراً رئيسياً لتمويل التنمية. ولذلك تطلب النرويج إلى مجتمع الدول المانحة أن يضاعف جهوده بغية الوصول إلى المستوى المستهدف من المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٧٪، في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وينبغي أن يضطلع جميع المانحين بمسؤوليتهم، من أجل تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة وتأثيرها في ميدان التنمية، والسعى إلى توفير التمويل الكافي لها على أساس ثابت يمكن التنبؤ به.

١١٥ - السيد زاري زار (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية هي أكثر المظاهر تجسيدا للمساعي التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال التنمية؛ وقد كانت البلدان النامية تجد دائماً في تلك الأنشطة مكملاً مقيداً لجهودها، ولا تزال هذه البلدان تأمل ألا يطرأ على تلك الأنشطة أي خلل، على الرغم من أن الواقع يقول غير ذلك. ويوجد اتجاه عام نحو تخفيف الموارد الرئيسية التي يجري التبرع بها لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، كما هو مذكور في تقرير الأمين العام عن إصلاح الأمم المتحدة (A/51/950). ومما يدعو إلى مزيد من القلق استمرار رفع الاهتمام عن عمليات التنمية الطويلة الأجل، وتوجيهه إلى عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ. والنتيجة التي خلص إليها التقرير واضحة وحاسمة، وهي أن طريقة التمويل الحالية للموارد الرئيسية لا تؤدي إلى توفير الاشتراكات اللازمة لتحقيق الأهداف البرنامجية المحددة والاحتياجات الجديدة الناشئة عن دورة مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة.

١١٦ - ومضى يقول إنه يجب توجيه الاهتمام في هذا الصدد إلى عدد من المعايير الحاكمة للبعد المالي للأنشطة التنفيذية، التي تم وضعها بالفعل وتمت إعادة التأكيد عليها، على سبيل المثال، في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، لا سيما القرار ٢٢٧/٥٠. وينبغي أن يظل تمويل الأنشطة التنفيذية طوعياً، وأن يكون مركزاً على الموارد الرئيسية. وينبغي أن يكون ناتجاً في الأساس عن مصادر رسمية، وأن يكون متعدد الأطراف وحيادياً ويمكن الوصول إليه عالمياً. وينبغي أيضاً أن يكون مولداً لمستويات من الموارد ثابتة ومضمونة ويمكن التنبؤ بها. ولا يمكن أن تكون الموارد غير الرئيسية بديلاً للموارد الرئيسية، ولا ينبع أن تكون بديلاً عنها. ولا ينبع لأي نظام جديد لتمويل الموارد الرئيسية أن يؤدي إلى فرض أية التزامات جديدة على البلدان النامية.

١١٧ - واستطرد قائلاً إن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية مسألة هامة جداً، وإنها جديرة بأن تُعامل بوصفها بنداً مستقلاً في جدول الأعمال. وإن أنشطة التنمية بصفة عامة والأنشطة التنفيذية بصفة خاصة ثمينة وهامة، وينبغي أن تحظى بعناية مناسبة عبر المنظومة كلها. وينبغي بذلك كل جهد ممكن لضمان أداء تلك الأنشطة على نحو منسق وفعال ومتسم بالكافاءة. ويعتمد الأداء أساساً على توفير الموارد المناسبة، ويقتضي ذلك من البلدان المتقدمة النمو أن تتحقق الأهداف المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

١١٨ - السيد بروفتشيو (المكسيك): قال إن بلده يولي أهمية كبرى للتعاون بين بلدان الجنوب، ومن ثم يؤمن بأن خطة عمل سان خوزيه مناسبة للغاية، حيث إنها تعد بداية لمرحلة جديدة في التعاون بين بلدان الجنوب، وتحل محل برنامج عمل كاراكاس الذي أصبحت بعض عناصره قدية بالفعل. وبعد التعاون الدولي من أجل التنمية واحداً من المبادئ الدستورية السبعة التي توجه السياسة الخارجية للمكسيك الذي يعتبر بلداً متلقياً للمعونة ومانحاً لها في الوقت نفسه. ويتفق وفده مع الوفود الأخرى التي أعربت عن قلقها إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، لكنه أكد أن التعاون بين بلدان الجنوب، الذي ينبغي ألا يست涯ض عنه بالمساعدة الإنمائية الرسمية بل أن يكون مكملاً لها، يتمتع بخاصية تميزه عنها، وهي أنه لا يعتمد إلا على البلدان النامية وحدها.

١١٩ - وأضاف أن بلده تجارب كثيرة في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، وفر البلد التمويل منذ بداية الثمانينيات بإجمالي بليوني دولار لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشروط أيسر من الشروط السائدة في الأسواق الدولية، كما أنه أعاد هيكلة تلك الديون بشروط أيسر من الشروط التي يفرضها نادي باريس. ويرى المكسيك أن المشاركة في مجموعات التعاون بين بلدان الجنوب مثل مجموعة الـ ١٥ ومجموعة الـ ٤ مسألة هامة للغاية.

١٢٠ - واستطرد قائلاً فيما يتعلق بالفرقتين ٤ و ٥ من الوثيقة A/52/402 التي تتعرضان لاتفاقات التجارة الحرة إن الشفافية في تنظيم التدفقات التجارية، والوثوق في القواعد الموضوعية، ووجود اتفاقات عادلة لتسوية النزاعات مسائل ذات أهمية كبيرة للبلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، تعتزم مجموعة الثلاثة أن يكون ٩٠ في المائة من تجاراتها غير خاضع للتعرفة الجمركية في عام ٢٠٠٠؛ ولذلك، وعلى عكس ما هو وارد في الفقرة ٨ من الوثيقة، ستكون التجارة الحرة حقيقة واقعة قبل عام ٢٠٠٥. وعلى العكس مما هو مذكور في الفقرة ١٠، تعد منطقة التجارة الحرة للأمريكتين المقترحة مبادرة مستقلة، لم تتبثق عن منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا). وأنهى بيانه قائلاً إن الهدف من عملية التعاون الاقتصادي بين آسيا والمحيط الهادئ هو إنشاء منطقة

تجارة حرة وليس منطقة "للتجارة الحرة والاستثمار" كما هو مذكور في الفقرة ١٢. وبالإضافة إلى ذلك، سيبدأ تنفيذ منطقة التجارة الحرة هذه في عام ٢٠١٠ بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو المعنية، ولن يبدأ قبل عام ٢٠٢٠ بالنسبة للبلدان النامية.

١٢١ - السيد ديسيكو (جنوب أفريقيا): قال متحدثا باسم البلدان الأعضاء في جماعة تنمية الجنوب الأفريقي إن سمات الجنوب الأفريقي تغيرت كثيرا في السنوات الأخيرة. فقد بدأت تجني اليوم ثمار السلام والوحدة والهدف المشترك في بناء المستقبل. وعلى الرغم من أن الحالة في أنغولا لا تزال مصدرا للانشغال، تأمل بلدان المنطقة في التوصل إلى حل دائم للمشكلة من خلال الدعم المقدم من منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

١٢٢ - وأردف قائلا إنه يتمنى على جماعة تنمية الجنوب الأفريقي أن تصلح، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، الدمار الذي لحق باقتصادات المنطقة وهيكلها الأساسية على أثر سنوات المنازعات والإصابة بالكورونا الطبيعية. وبالتالي ما زالت هناك حاجة إلى موارد هائلة للبقاء على برامج إصلاح شبكة النقل والاتصالات لثلاثة سنوات الجهود التي تبذلها الجماعة لتعزيز التجارة والاستثمار في المشاريع الإنتاجية. ويعود القضاء على الفقر والمشاكل المقترنة برفع مستويات التحضر من المصادر الأخرى للاشتغال.

١٢٣ - ومضى يقول إنه على الرغم من كون الموارد المتاحة محدودة بسبب المشاكل الاقتصادية للدول الأعضاء في جماعة تنمية الجنوب الأفريقي، عجلت الجماعة بتنفيذ برنامجها المتعلق بالتكامل الإقليمي الذي بدأ في تموز يوليه ١٩٩٣. وتم التوقيع على سبعة بروتوكولات تهدف إلى تعزيز الاستخدام المتوازن المستدام لموارد الطاقة في المنطقة، والتنمية المستدامة للمغاربي المائية الدولية وإدارتها، وتنسيق قواعد النقل والاتصالات والأرصاد الجوية، ومكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات، والتجارة الأقليمية والدولية.

١٢٤ - وأردف يقول إن العمل يتقدم أيضا بالنسبة لبروتوكولات أخرى تتعلق بالغذاء والزراعة والموارد الطبيعية؛ وإنه تمت صياغة استراتيجية إقليمية للأمن الغذائي في هذا الشأن. وفي الوقت نفسه، اعتمدت جماعة تنمية الجنوب الأفريقي، التي أكدت تعهدها بتحسين نوعية المعيشة لأكثر قطاعات مجتمعها ضعفا، إعلانا عن "نوع الجنس والتنمية" لمعالجة مشكلة التفاوتات بين المرأة والرجل. كما أن بلاء فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب يعد واحدة من القضايا التي تثير قلقا بالغا للجماعة التي أصدرت بيانا واعتمدت برنامج عمل يحدد وسائل الرد على تلك المشكلة.

١٢٥ - واستطرد يقول إن الجنوب الأفريقي به ملايين الألغام؛ وإن الجماعة تقوم بوضع برنامج إقليمي لإزالة الألغام، بغية الإسهام في إيجاد حل لتلك المشكلة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد رؤساء دول وحكومات بلدان جماعة تنمية الجنوب الأفريقي في أول سبتمبر ١٩٩٧ إعلانا يسهم إسهاما هائلا في ضمان توفير دعم إقليمي ودولي للتوقيع على معاهدة الحظر الكامل للألغام المضادة للأفراد في أوتارا في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧.

١٢٦ - واختتم حديثه قائلا إن من دواعي انشغال اللجنة أيضا احتفال اللجنة بـ ١٩٩٧-١٩٩٨ بحسب عودة ظاهرة إلئينيو في المنطقة الاستوائية من المحيط الهادئ، الأمر الذي سيترتب عليه آثار وخيمة على إنتاج الغذاء والإمداد بالمياه وإدارتها. ومن ثم تناشد الجماعة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يوفرا دعما سخيا للجهود الرامية إلى تعزيز قدرة بلدان الجنوب الأفريقي على مواجهة مشكلة الجفاف، ودعم إنشاء ممرات إنمائية، لا سيما ممر مابوتو، ومساعدة المنطقة ودعمها في جهودها الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الألغام، وتوفير المساعدة المالية والتقنية المناسبة لتنفيذ البروتوكولات المبرمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧:٥٥.
